مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية
ISSN 2543-3938 / ISSN 2543-3938
المجلد: 04/ العدد: 02/ جوان 2019. ص ص 111- 123

المـرأة الصحفيـة الجزائـريـة...الواقـع والتحـديات

Algerian women journalists ... reality and challenges

عواج سامية[1] ، رفاس وليد [2]
[1] جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 02، (الجزائر). *aouadjsamia@gmail.com*
[2] جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، (الجزائر). *walidreffas19@gmail.com*

تاريخ الإستقبال: 2019.04.02 **تاريخ القبول**: 0000.00.00 **تاريخ النشر**: 2019.07.21

ملخص

لم تنتظر المرأة الجزائرية كغيرها من النساء الحسم في الجدل الفلسفي والفكري حول مكانتها وأدوارها الاجتماعية، بل راحت تكتسح مختلف مجالات العمل منذ الاستقلال على غرار التعليم، الصحة...الخ، واستطاعت من خلال كفاحها وتحديها في إيجاد مكانة بارزة في الكثير من القطاعات التي كانت حكرا على الرجل، ويمكن إدراج ميدان الإعلام من الميادين التي نجحت المرأة الجزائرية في اقتحامها بعد نضال عسير دام عقود من الزمن، ونلمس ذلك من خلال حضورها القوي لاسيما في الآونة الأخيرة في المشهد الإعلامي الجزائري، أين يظهر إقبالا متزايدا من النساء على ممارسة المهنة الصحفية عبر مختلف المؤسسات الإعلامية الوطنية "الإذاعة، التلفزيون، وكالات الأنباء، الصحف اليومية، الصحف الأسبوعية، والمجلات المتخصصة...الخ"، وعليه يمكن الجزم أن المرأة الجزائرية استطاعت تحقيق الكثير من أهدافها والحصول على العديد من حقوقها، لذلك فإننا نتطلع من خلال هذه المداخلة إلى إدراك واقع وتحديات المرأة الصحفية الجزائرية في المجال الإعلامي.

الكلمات المفتاحية: *المرأة، المرأة الصحفية، الواقع، التحديات.*

Abstract

Algerian women like other women did not wait for the philosophical and intellectual debate about their status and their social roles. They have been sweeping the various fields of work since independence, such as education, health, etc. In their struggles and challenges, And the media field can be included in the fields that Algerian women succeeded in breaking into after a decade of difficult struggle. We see this through their strong presence, especially in the recent Algerian media scene, where there is an increasing demand for women to practice journalism through M The media, the daily newspapers, the weekly newspapers, the specialized magazines, etc. "It is therefore possible to assert that Algerian women have achieved many of their goals and obtained many of their rights. Therefore, we look forward to this intervention To realize the reality and challenges of Algerian women journalists in the media.

Keywords*: Women, Women Journalists, Reality, Challenges.*

[1] **المؤلف المراسل**: عواج سامية، **الإيميل**: *aouadjsamia@gmail.com*

مقدمة

أصبحت المرأة طرفا أساسيا في عملية التنمية الشاملة فقد سعت الدول المعاصرة على سن قوانين وإعداد مخططات، تعتمد على إشراك المرأة وإدماجها والإقرار بدورها في مجالات العمل المختلفة منها المجال الإعلامي، وهذا بعدما تأكد "إسهام المرأة الجزائرية في مجالات التعليم والصحة صارت النساء تمثل ما مجموعه 47.20 بالمائة من سلك التعليم، بينما تمثل نسبة 63.05 بالمائة من العاملين في القطاع الصحي"[1]، فتنامي الاهتمام العلمي والسياسي العالمي بضرورة تشجيع المرأة وإتاحتها فرص العمل وترقيتها في مهنة الصحافة، من خلال تنظيم الندوات والملتقيات الدولية والجهوية للتوعية والتحسيس بمدى أهمية مشاركة المرأة في العمل الصحفي، فشهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تقدما ملحوظا في مشاركة المرأة الجزائرية في رسم المشهد الإعلامي على الساحة الوطنية، باقتحامها قطاع الإعلام سواء العام أو الخاص، وسنحاول في الورقة البحثية التعرف على **واقع وتحديات المرأة الصحفية في الجزائر**؟.

1. المرأة في التشريعات الدولية:

بدأ اهتمام هيئة الأمم المتحدة بالمرأة منذ عام 1946 أين تم تأسيس لجنة مركزية خاصة بالمرأة، وهي عبارة عن هيئة رسمية دولية تتألف من خمس وأربعين دولة من الدول الأعضاء، تجتمع سنويا بهدف عمل مسودات وتوصيات وتقارير خاصة بمكانة المرأة وتقويم تلك الأعمال[2]، ثم توالت بعدها الاتفاقيات الدولية المعنية بشأن الالتفات إلى حقوق المرأة، والتي عملت على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، دون تمييز بسبب الجنس أي عدم التفريق بين الرجال والنساء أو اللغة أو الدين، ومن بين أهم الاتفاقيات الدولية التي سعت إلى ترسيخ حقوق المرأة نذكر ما يلي:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية عام 1966.
- الاتفاق رقم: 100 بشأن مساواة العمال والعاملات بأجر عن عمل ذي قيمة متساوية عام 1951.
- الاتفاق الدولي رقم: 11 بشأن عدم التميز في مجال الاستخدام والتوظيف عام 1958.
- الاتفاق رقم:156 الخاص بتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للعمال من الجنسين من ذوي المسؤوليات العائلية عام 1981.

إلى جانب الاتفاقيات الدولية هناك أيضا مجموعة من المؤتمرات الدولية التي دعمت حقوق المرأة، نذكر أبرزها:

- المؤتمر العالمي الثاني للمرأة في كوبنهاجن عام 1980.
- مؤتمر المرأة الثالث في نيروبي عام 1985.
- المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام 1995.
- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام 1993.
- مؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام 1995.

وعليه، فقد جاءت المواثيق والقوانين سواء المذكورة أو غير المذكورة، كلها معترفة بحقوق المرأة، ومؤكدة على ضرورة مساواتها في الواجبات والحقوق مع الرجال ولو من الناحية النظرية، غير أن العديد من العوائق حالت دون اندماج المرأة في عالم الشغل في ذلك الوقت لتبقى الى حد ما مجد حبر على ورق وهذا في ظل غياب التطبيق الفعلي لمضامين الاتفاقيات السالف ذكرها، ربما الأمر يرجع إلى العديد من الاعتبارات أهمها الممارسات العائلية والاجتماعية رغم أن التشريع يضمن للمرأة المساواة في الحقوق والواجبات.

2. موقع المرأة الجزائرية في التشريع الوطني:

إن المتأمل في نصوص التشريعات والقوانين الوطنية لاسيما مما له صلة بالعمل الصحفي في الجزائر منذ استقلالها إلى غاية اليوم، لا يجد ما يمنع المرأة الجزائرية من دخول مهنة المتاعب والانتماء إليها بالتساوي مع الرجل في الحقوق والواجبات، إلا أن خوضها تجربة العمل الإعلامي بشكل متزايد أصبح حدثا بالمقارنة مع العمل في قطاعات أخرى، وهذا نظرا لخصوصية هذا العمل الذي يتطلب بذل مجهودات كبيرة سواء فكرية أم جسدية.

فالجدير بالذكر أن المرأة الجزائرية لعبت أدوارا هامة منذ ثورة التحرير الكبرى في الفاتح من نوفمبر 1954، وعلى الرغم من مواقفها النضالية العديدة التي خاضتها من أجل الحصول على حقوقها، فإنها لم تحصل طيلة فترة الاحتلال الفرنسي على مختلف الحقوق المدنية والسياسة على غرار حق التصويت والترشيح في الانتخابات، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى الوضع السياسي التي كانت تعيشه البلاد، وبعد الاستقلال سنة تحقق لها ذلك أين نجحت المرأة الجزائرية في دخول البرلمان في السنة ذاتها.

وقد أقرت معظم الدساتير الوطنية بحقوق المرأة أبرزها دستور 1976 ففي مادته 44[3]، أكد على ضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية، وشمل من خلال القانون العام للعامل سنة 1978[4] على حقوق المرأة الجزائرية، أن الدولة مسؤولة عن حقوق العامل والعمال سواسية في الحقوق والواجبات حيث يتقاضون عن العمل الواحد أجورا متماثلة، وينتفعون بمزايا واحدة إذا تساووا في التأهيل والمردود.

ويمنع التشريع الوطني في مجال العمل كل أشكال التمييز الجنسي وذلك وفقا للأحكام الدستورية، حيث نص على ذلك دستور 1989، وقد ضمن التشريع الخاص بالعمل الحق في العمل للجميع دون تمييز أيا كان جنسهم، حيث نص المشرع بالخصوص على أن العمال يحظون بنفس الأجور والمزايا لنفس العمل وبالتساوي مع التأهيل والمردود، فالملاحظ أن قوانين العمل تقوم على أساس المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة، وهناك أحكام خاصة بالرعاية الصحية والجسدية للمرأة العاملة وحقها في التعليم الإلزامي وإجازة الوضع وإجازة من دون أجر لرعاية الطفل...الخ[5].

ويبقى دستور سنة 2016 من أهم الدساتير التي أعطت حقوقا جوهرة للمرأة الجزائرية والذي جاء بتعديلات في قانون الأسرة وإحداث صندوق المطلقات ودعم قانون العقوبات بعقوبة التحرش بالنساء وفرض نظام الكوطا في المجالس المنتخبة، فقد نصت المادة 31 مكرر منه: " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع

حظوظ تواجدها في المجالس المنتخبة"، كما جاء في نص المادة 36 " تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق الشغل"[6]. وقد أثارت هاته النصوص الجديدة في دستور 2016 الكثير من الجدل على الساحة السياسة والدبلوماسية و الإعلامية بين مؤيد ومعارض حولها.

ويمكن القول بأن المشرع الجزائري قد أعطى دعما للمرأة الجزائرية، وهذا ما جعلها تحقق تقدما ملحوظا في بعض المجالات على غرار قطاع التربية وقطاع الصحة، حيث اتسع نطاقه حتى وصل إلى مختلف التخصصات أو القطاعات التي كانت حكرا على الرجل على غرار العمل الصحفي والتي أصبحت المرأة طرفا فيه، ومن ثم تساوت المرأة مع الرجل تساويا تاما تقريبا في معظم الميادين وربما يرجع إصرارها على التفوق والنجاح والتحمل والمثابرة تعويضا لما لاقت من غبن في مكانتها الاجتماعية بين أفراد المجتمع، لذا فإنها تحاول بإصرار وباجتهاد أن تتفوق وتثبت وجودها في أي مجال من المجالات.

3. دخول المرأة العربية عالم الصحافة:

لقد سبقت تجربة المرأة الغربية في العمل الصحفي باقي نساء العالم، كون المجتمعات الغربية قد سبقت المجتمعات العربية في إصدار الصحف والمجلات النسائية، ومن ثم فقد عرفت البلدان العربية نشأة الدراسات وتطورها حول المرأة الصحفية تأخرا ملحوظا مقارنة مع بدايات المرأة مع العمل الصحفي بالمجتمعات الغربية.

ففي مجال الكتابة الأدبية النسوية لا نستطيع التأكيد على ظهور قراءات نقدية نسوية، ودراسات تطبيقية مهمة قبل عامي 1920 في الغرب، وعام 1960 لدى المجتمعات العربية، علما أن الثقافة التنظيرية لم تؤت ثمارها بشكل فاعل قبل الستينيات من القرن الماضي في المجتمعات الغربية، وقبل الثمانينيات في المجتمعات العربية، فإنه في مجال الكتابة الصحفية النسائية وحضور المرأة الإعلامي بشكل عام، سجل أول ظهور للدراسات العلمية المتخصصة حول جدلية المرأة ووسائل الإعلام خلال فترة الستينيات، حيث تعد الأمريكية "بيتي فريدان" - Betty La Friedan- أول من ندد بالتميز الذي يطال النساء في وسائل الإعلام عند تأليفها كتاب "المرأة المخادعة" - femme mystifiée- سنة 1963 ترجم إلى اللغة الفرنسية سنة 1964، والذي أثار وعيا هائلا، كان من نتائجه تصاعد المطالب النسائية تجاه وسائل الإعلام، وأيضا ظهور اهتمام متنام من طرف الباحثات الجامعيات حول مسألة صورة المرأة في محتويات الإعلام.

لقد كانت المرأة في أواخر القرن التاسع عشر تهاب الكتابة، وتخشى أن تنشر شيئا من إنتاجها في الصحف، ولأنها لم تشهد التشجيع من أبناء جيلها في بداياتها الصحفية، فإنها اضطرت إلى توقيع مقالاتها بواسطة رموز أو بالأحرف الأولى أحيانا أخرى، أو بأسماء مستعارة على شاكلة "بنت الشاطئ" واسمها الحقيقي "عائشة عبد الرحمان"، و"ليلى" واسمها الأصلي "ماري عجمي" وغيرهما خوفا من العادات والتقاليد الاجتماعية، التي كانت تقيدها وتحول دون تمكنها من بناء شخصية خاصة بها، فضلا على أن المجتمع لم يكن مهيأ لتقبل هذا التطور، وهو ما جعل أيضا بعض الأقلام الرجالية تكتب بأسماء نسائية وهمية، إفساحا للمجال أمام المرأة للتعلم وإبداء الرأي صراحة، وتشجيعا لهن على ضرورة المبادرة للكتابة الصحفية ونشر المقالات والخواطر والقصص في الدوريات، كما هو الشأن لمقصد "سليم سركيس" من أن ينسب امتياز مجلته إلى "مريم مزهر"، وكان يرمي وراء

إطلاق هذا الاسم النسائي على مجلته إلى تشجيع المرأة الشرقية على الكتابة في الصحف والمجلات، ذلك أن حياة الشرقيات يحول دون ظهور أسمائهن على صفحات الجرائد[7].

من جهته، يُقيّم الأستاذ "محمد قيراط" الصحافة النسائية في الوطن العربي أن "واقعها اليوم يؤكد لنا العديد من المعطيات التي تتناقض مع أسس الصحافة النسائية الفاعلة والمؤثرة والمغيرة، وكل المؤشرات تدل على كثرة الإعلانات وكذلك المادة الترفيهية والخفيفة والتبسيطية الضحلة"[8].

4. مآخذ الصحافة النسائية في الوطن العربي:

أجريت في الأقطار العربية العديد من الدراسات والأبحاث وعقدت الكثير من الندوات لبحث كيفية تناول وسائل الإعلام العربية للمرأة العربية في مختلف وسائل الإعلام "الصحافة المكتوبة والراديو والتلفزيون والإنتاج الثقافي وفنون التعبير والسينما"، على غرار دراسة المرأة والإعلام لـ "ناهد رمزي"، ودراسات في الصحافة العربية المعاصرة لـ "عواطف عبد الرحمان" حول الصحافة النسائية في الوطن العربي، ولكن في المقابل طالتها العديد من الانتقادات وخلصت معظمها في النقاط التالية:

- عدم الاهتمام أو اللاوعي بالاحتياجات الاتصالية للمرأة العربية.
- التركيز على المرأة الأنثى من خلال الإصرار على المواضيع الخفيفة على شاكة مواضيع الأزياء والموضة والماكياج.
- تقديم مضامين تستقطب اهتمامات الصفوة من النساء وإهمال اهتمامات غيرهن من النساء خاصة الريفيات منهن أو نساء البادية.
- محدودية القدرات المهنية للعاملين في هذا المجال إلى حد بعيد وابتعادهم عن الاحترافية.
- اتجاه معظم الكتابات الإعلامية إلى النساء الناضجات أكثر من المراهقات أو المسنات.
- معالجة الموضوعات الاجتماعية فقط والابتعاد عن القضايا السياسة والاقتصادية والثقافية.

5. مجلة "الجزائرية" أول تجربة للعمل الإعلامي النسائي:

رغم أن الجزائر ثاني بلد عربي عرفت الصحافة بعد مصر إلا أنها انتظرت حتى شهر جانفي 1970 لتصدر بها أول مجلة نسائية تحت اسم "الجزائرية"[9]، وهي أول مجلة للمرأة الجزائرية حملت مشعلها الأقلام التي كانت تعمل عبر مختلف الصحف الوطنية والعلمية، وكان ظهورها استجابة لضرورة العمل الإعلامي النسائي التعبوي الذي تقتضيه العوامل التاريخية حينها. وهناك من اعتبر مجلة "الجزائرية" بمثابة اللسان المركزي للإتحاد الوطني للنساء الجزائريات، الذي هو المنظمة المعبرة عن طموحات النساء، ومع بداية التعددية الإعلامية كان في رصيدها أكثر من عشرين عاما على إصدارها، ليكون لها الفضل في نقل الصورة الحقيقية للمرأة الجزائرية عن مشاركتها المتزايدة كما وكيفا في التنمية الوطنية وبناء المجتمع وما تسير إليه من تعددية حزبية، وهو ما كان له تأثيرات على مستوى الأسرة الجزائرية كلها.

ويمكن القول أن مجلة "الجزائرية" ظلت هي الصوت النسائي الوحيد المعبر عن المرأة الجزائرية في حقل الإعلام حتى عام 1990، عندما صدر ثاني قانون إعلامي جديد تحت رقم: 90/07 المؤرخ في:07 أفريل 1990[10] أين

أباح حرية إصدار الصحف للأحزاب والهيئات المختلفة، مما كان له الأثر الإيجابي في ظهور مجلات وصحف نسائية عديدة، لعل من أشهرها مجلة "أنوثة" التي تأسست في مارس 1991[11]، لتظهر بعد سنوات أسماء العديد من النساء عملن في الصحافة الوطنية من خلال العديد من الجرائد والمجلات المختلفة، ولعل من أهمها كما مجلة "الجزائرية" التي شكلت قبلة للراغبات في مزاولة المهنة، فانضمت أقلام جديدة وشابة إليها وصار يعمل لديها عدد من العاملات بالرغم من ارتباطهن بمشاغل أخرى دائمة، لتصبح مدرسة للتكوين الإعلامي متيحة الفرصة للناشئات من خريجات معهد الصحافة والكليات الأخرى والمدرسات وغيرهن من المتعلقات بمهنة المتاعب.

6. "زينب تبسي الميلي" أول صحفية جزائرية:

إن الحديث على مستوى الحضور النسائي في الصحافة الجزائرية، لا يمكن أن يتم بمعزل عن إدراك وضع المرأة في مختلف مجالات الحياة، لأن المرأة الصحفية قبل أن تكون صحفية هي امرأة، لها وظائفها وأدوارها التي يحددها المجتمع قبل أن تكون ممتهنة للعمل الصحفي، وبالتالي وجودها في المهنة لا يسلم من التأثر بوضعها العام ومكانتها في النسق الاجتماعي.

وفي هذا الشأن توصل الباحث "محمد قيراط" بعد دراسة حول القائم بالاتصال في الجزائر إلى أن "هناك تقريبا ربع الصحفيين الجزائريين من العنصر النسائي بنسبة 24 بالمائة، أغلبهم متخرجين من جامعة الجزائر موزعين على مختلف المؤسسات الإعلامية، حيث أن نسبة 62.5 بالمائة هي من صحفيي محطة التلفزيون العمومي نساء، في حين أن الإذاعة والصحافة المكتوبة شهدت سيطرة الرجال الصحفيين بأكثر من 75 بالمائة"[12].

إن المتتبع لتاريخ الصحافة الوطنية، يلمس بوضوح أن المرأة الجزائرية دخلت عالم الصحافة بداية مع نشأتها، حيث تعتبر "زينب تبسي الميلي" أول امرأة في الجزائر اعتمدت رسميًا كصحفية بأول جريدة يومية بالعربية وهي "الشعب"، والتي اقتحمت ميدان الكتابة الصحفية بمراسلة بعض المجلات والجرائد، فقد كانت البدايات الأولى لانخراط "زينب تبسي" بالعمل الصحفي لما قررت أن تبعث بكتاباتها بداية لمجلة "سندباد" الصادرة بالقاهرة، ثم "المصور" و"آخر ساعة" المصريتين، ثم جريدة "البصائر" الجزائرية. أما كتاباتها باستمرار كانت بجريدة "الشعلة" الجزائرية وبدون توقف إلى أن توقفت هي عن الصدور، وكانت تعاني من حصار القيود الاجتماعية لذلك لجأت للكتابة باسم مستعار، ولم تكن فقط من الأوائل اللائي مارسن مهنة الصحافة في البلاد، بل كانت مبدعة ودبلوماسية حيث استطاعت أن تحول آلامها إلى عمل فني وأدبي.

7. غياب المرأة الجزائرية عن المشهد الإعلامي قبل التعددية:

كانت الصحافة الوطنية قبل اعتماد دستور 1989 [13]عبارة عن صحافة أحادية ذات توجه سلطوي، الأمر الذي لم يتح للمرأة الجزائرية الكثير من الخيارات في العمل الإعلامي، حيث كانت المرأة المحظوظة هي التي تنتهز الفرص لتجد اسمها وقلمها موضعا على صفحات جرائد رسمية، وهذا نظرا لقلة عناوين اليوميات على مستوى البلاد، خاصة أنه قبل 1984 ظلت كل من "الشعب" و"المجاهد" لفترات طويلة اليوميتين الوحيدتين على المستوى

الوطني كون "الجمهورية" و"النصر" كانتا صحيفتين جهويتين، فمنطقي أن لا تستوعب للعمل إلا أعدادا محدودة من الصحفيين.

وعليه يمكن وصف خوض المرأة الجزائرية غمار العمل الصحفي قبل التعددية السياسة والتعددية الإعلامية محتشما، للأسباب التالية:

- ارتفاع نسبة الجهل والأمية نتيجة مخلفات الاستعمار الفرنسي على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة ومختلف الأطراف المجتمعية للتصدي لها، لكن كانت مواجهتها صعبة وتتم ببطئ، حيث سجلت نسبة "85 بالمائة سنة 1962، و67 بالمائة سنة 1971 ، و47 بالمائة سنة 1982، وحوالي 40 بالمائة سنة 1988" علما أنها كانت منتشرة أكثر في الأوساط النسوية[14].

- انخفاض نسبة العنصر النسوي بحكم أن تمثيل فئة النساء كان شحيحا في كل ميادين الحياة آنذاك، أين كانت القوة العاملة النسائية ضعيفة جدا، والتي بدأت في التطور خلال فترة السبعينيات، حيث ارتبطت قوة العمل النسوي بالمؤهل العلمي منذ السبعينيات، رغم أن قطاع التعليم عرف تزايد التحاق النساء سنويا، إلا أن ظاهرة تفوق الذكور ظلت مرتفعة على الإناث قبل التعددية.

- قلة المتخرجات من معاهد علوم الإعلام والاتصال مقارنة مع الذكور، مما أثر على حضورهن لمهنة الإعلام، وهذا ما يفسر عزوفهن وعدم ميلهن لها من خلال عدم إقبالهن على التحصيل الجامعي بالتخصص، إذ كان تفوق الذكور طيلة سنوات الأحادية في تخصص إعلام واتصال كبيرا.

- تأثيرات البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أن العمل الصحفي لم يكن مصنفا ضمن العمل المسموح به للمرأة التي يمكنها مزاولته بحرية وتفان، فمهنة الصحافة لا توظف المتخرجين من الجامعة دوما لأنها مهنة الموهوبين بالكتابة أيضا.

- عدم تكيف المرأة مع محيط وظروف المهنة نتيجة رفض المجتمع لهذا النوع من الأعمال للنساء، الذي كان ناتجا على سيادة صور ذهنية سلبية طيلة الفترات السابقة للتعددية على أن العاملات الصحفيات هن متحررات وخارجات عن القيم والمعايير الاجتماعية.

- نقص موهبة العمل الإعلامي الذي يعتبر هاما ومصيريا في استقطاب الصحفيين من الجنسين، فكان لا يكفي أن تحظى المرأة بتلقي التعليم حتى لو كانت متخرجة من معاهد الإعلام، فإذا افتقرت للموهبة الضرورية قلت فرصة حصولها على إمكانية التربص في المؤسسات الإعلامية ناهيك عن التوظيف.

وعموما يمكن القول أن ندرة النساء في المهنة الصحفية لم يكن إلا تعبيرا عن الواقع في بعده السياسي منذ الاستقلال وإلى غاية دستور 1989، إذ لم تكن المرأة متواجدة في أغلب قطاعات النشاط المختلفة والاستثناء في مجال التعليم والصحة، لذلك كانت العاملات في مجال الإعلام قليلات واللاتي لم يكن لديهن محفزات للدخول لهذه المهنة الرجالية للأسباب السالفة الذكر.

وفي هذا الشأن، يشير "نصر الدين لعياضي" الأستاذ الباحث في مجال علوم الإعلام والاتصال بأن ظاهرة عدم استخدام الصحافة من طرف جمهور النساء في الجزائر راجع إلى "الهوة التي ما تزال شاسعة بين البحث والواقع وظلت نتائج البحوث بعيدة عن اهتمام الممارسين الإعلاميين لمعرفة اتجاهات جمهورهم أو التحكم في مضامين رسائلهم، ثم أن البحوث الخاصة بجمهور وسائل الإعلام قليلة ومست أغلبها ميدان الصحافة المكتوبة أكثر من الوسائل الإعلامية"[15].

8. المرأة الصحفية الجزائرية بعد التعددية:

عقب دخول الجزائر مرحلة التعددية بعد التسعينيات من القرن الماضي، انطلقت المرأة صوب التعليم بأعداد كبيرة، وقد هيأ لها إضافة إلى التعليم المناخ السياسي القائم على التعددية الفرص لدخول المجال الإعلامي ككاتبة وصحفية ومقدمة برامج إذاعية ثم تلفزيونية...الخ. فبدأ حدوث التغير في التجربة الإعلامية النسائية في الجزائر.

ولتقييم مدى مشاركة المرأة الجزائرية في الإعلام بشكل عام، والصحافة بشكل محدد كمجال هام من مجالات الإعلام، يمكننا القول بأن عام 1990، يمثل نقطة تحول في إقبال الجزائريين عامة والمرأة الجزائرية خاصة على المساهمة في المجال الصحافي، فقبل التعددية السياسية كانت الصحافة في ظل الأحادية تزخر بعدد محدود جدا من النساء، ولكن بعد الانفتاح الإعلامي بدأت أعداد الصحفيين في الصحافة المكتوبة تزداد ومساهمة المرأة تبرز بشكل ملحوظ، حيث شهد معهد الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر، إقبالا من الدارسين وخاصة إقبال الطالبات على هذا القسم الهام الذي بدأ يفوق إقبال الطلبة ابتداء من السنة الجامعية 1990/1989 الذي تزامن مع تجاوز نظام الأحادية وهو ما انعكس على أعداد المتخرجات من الجامعة المرشحات للعمل في المجال الإعلامي.

لقد ارتبط التحاق المرأة بالعمل الصحفي بشكل مكثف بظهور التعددية السياسية والإعلامية في البلاد، حيث انعكست حرية الفكر والرأي في الميدان الإعلامي خاصة على قطاع الصحافة المكتوبة، أين صدرت العديد من الصحف منها التابعة للقطاع الخاص ومنها التابعة للقطاع العام وأخرى حزبية، التي فتحت أبوابها لخريجي الجامعات، حيث استغلت الطالبات حينها مختلف العروض للالتحاق بالمهنة بأعداد هائلة، أين تواجدن في المنابر الإعلامية كصحفية محررة في جرائد حزبية أو مستقلة أو حكومية.

وبالرغم من ندرة الصحفيات مع أواخر مرحلة الأحادية إلا أن المرأة الصحفية كانت حاضرة في عملية التغيير الديمقراطي في أبعاده الإعلامية منذ البداية، فساهمت بفعالية في تأسيس أول نقابة للدفاع عن حقوق الصحفيين، لعلمها بما كان ينتظر الصحفيين من عقبات وقيود تحول دون تمتعهم بالحرية الإعلامية الحقيقية، كالحق في الوصول إلى مصادر الأخبار والحق في إطلاع القارئ بكل ما يهمه دون استثناء بين معلومة وأخرى، فبتاريخ 13 و14 أكتوبر من سنة 1989، وخلال مؤتمر وطني بقاعة الأطلس بالعاصمة تأسست حركة الصحفيين الجزائريين عقب يومين من النقاش المكثف من قبل عشرات المهنيين، أين تم طرح مشاكل القطاع بدقة وتوجت

الأشغال بميلاد حركة الصحفيين الجزائريين "MJA"والتي تعتبر أول منظمة حرة للصحفيين، وأسندت رسميا مسؤوليتها لـ "مليكة زوبا"، لتكون المرأة الصحفية بذلك سباقة في الإشراف على العمل النقابي.

وقد ساهمت المرأة الجزائرية في العمل الصحفي بمختلف مجالاته ككاتبة ومحررة وموظفة إدارية ومراسلة وقيادية، وكون أن الصحافة لها مجالات واسعة ومتشعبة، فلا يمكننا أن ننسى مساهمة المرأة الجزائرية في مجال السمعي البصري على غرار التلفزيون العمومي، على سبيل المثال لا الحصر: "زهية بلعروس"، "صوريا بوعمامة"، "غنية عوكازي"، "خديجة بن قنة"، "ثريا زرفاوي" و"ليلى سماتي" اللاتي منهن من التحقت بأشهر القنوات الفضائية العربية، وهو ما يعتبر اعتراف بالمهارة الإعلامية للصحفيات الجزائريات.

وعقب تحرير قطاع السمعي البصري على إثر صدور قانون: 04/14 المتعلق بالنشاط السمعي البصري[16]، ظهرت العديد من القنوات الفضائية الخاصة والتي غزتها الكثير من الصحفيات وهو ما فتح المجال واسعا أمام المرأة الصحفية الجزائرية للبروز أكثر، حيث أنها كفاءتها أوصلتها لأشهر القنوات الفضائية العربية.

9. تحديات المرأة الصحفية الجزائرية:

واجهت الجزائر بعد استقلالها مشكلة الإطارات في قطاع الإعلام، ونقص عدد الخبراء في تسيير وإدارة سواء الحصص بالإذاعة والتلفزيون أو إخراج الصحف، فتم استقدام المشارقة للاستفادة من خبراتهم كحل مستعجل للأزمة، وفي المقابل تم إرسال بعثات جزائرية لتكوينهم في بلدان عربية وأجنبية، إضافة إلى الوضعية المزرية للهياكل والتجارب، كانعدام إطارات وطنية متكونة في هذا المجال ولها التجربة والخبرة في الصحافة والقليل الموجود من الإطارات التي يمكن لها أن تؤطر هذه الصحافة الناشئة، اختارت مجالات أخرى كالعمل السياسي والدبلوماسي وغيره، الأمر الذي أدى إلى خلق أزمة صحفيين جزائريين باللغة العربية[17]. لذلك بعد سنوات ظهرت العديد من أسماء نسوية عملن في الصحافة الوطنية، حيث بدأ ظهور أسماء نسائية في حقل الصحافة من خلال الصحف والمجلات المختلفة، فقد كانت الصحفيات عادة تبدأن العمل في مجلة "الجزائرية" وسرعان ما تلتحقن بعدها باليوميات، من أمثال "بوزناد زكية" أحد أبرز عناصر الطاقم الصحفي بيومية "المساء"، و"دكار حضرية" التي التحقت بجريدة "الشعب" ثم "المساء"، لكنها انقطعت عن العمل الصحفي لتباشر مهامها إدارية وسياسية[18].

ولقد مرت حقبة من الزمن تميزت فيها توجه الصحفيات للاشتغال بالكتابة في الشؤون التقليدية، مثل "فريدة النقاش"، التي تنتمي لجيل السبعينيات في الأدب الجزائري، أين كانت تنشر إبداعاتها وتعالج مختلف القضايا الثقافية في جريدة "المجاهد الأسبوعي" بالقسم الثقافي"[19]، وكان ممن تبعها صحفيات عرفن عالم الكتابة الصحفية الأدبية، فبرزت الكتابات الصحفية للعديد منهن في السبعينيات إلى بداية الثمانينيات، وأثرت بهذا المشاركة النسائية بالعمل الصحفي، ومن أمثالهن إضافة إلى "فريدة النقاش"، الأديبة "زهور ونيسي" التي تؤكد أن "عملية الكتابة تأخذ أبعادا متشعبة معقدة عندما تصدر عن امرأة، إذ ترى معظم المبدعات أن المرأة في كل مكان من الدنيا وليس في وطننا العربي فقط، وكل شيء نسبي، تعيش في سجن مظلم أسسه أفكار بالية وجدرانه ذهنيات مريضة منحطة، لذا فإن المرأة العربية ترفض بشكل مطلق فكرة الخوصصة بين أدب رجالي وأدب نسائي،

وعملية تقسيم قضايا المجتمع بين قضايا نسائية وأخرى رجالية "[20]، وما ميز كتابات "ونيسي" أول روائية باللغة العربية تغلب الشعارات على كتاباتها لتلك الفترة التي تميل إلى الخطابات والمواد الصحفية لشدة تأثرها بالأسلوب الصحفي، الذي طالما قدمت من خلاله أعمالها للنشر في مختلف الانشغالات الأدبية.

كما برزت في السبعينيات الكاتبة والشاعرة والصحفية "صفية كتو" بوكالة الأنباء الجزائرية التي ساهمت في الساحة الصحفية بإنتاجها المتميز، إضافة إلى العديد من أوائل الصحفيات على غرار "خداوج لاروم"، "مريم بان"، و"معزيز ميمي"...الخ[21]، وفي الوقت الذي عمم فيه التعليم وتوسعت دائرة المستفيدين منه، وتنوعت مطالب المجتمع بمختلف فئاته، تقوقع الإعلام الرسمي أكثر وظهرت بوادر التشنج لديه، وبدأت أشكال متنوعة في محاربة الصحفيين الرافضين لقواعد اللعبة الرسمية رجال الإعلام ونسائه الذين ازداد عددهم وتعمقت تجربتهم المهنية، فكان هناك نساء قليلات في الثمانينيات دخلن المهنة على غرار الصحفية "نجية بوعزيز" وزميلتها "فتيحة عاقب" في جريدة "المجاهد".

كما عرفت الساحة الإعلامية الصحفية "مليكة بوصوف" التي تميزت بميولها الشغوف للقراءة دون توقف الذي ألهمها الرغبة الكامنة في الكتابة، ولهذا صارت محنكة في مهنة الصحافة، إذ بعد حصولها على ليسانس علم النفس الصناعي بجامعة الجزائر، شقت "مليكة" مسارها في عالم الشغل ففي سنة 1982 أنتجت حصة بالقناة الإذاعية الثالثة حول "الأدب، نساء شهيرات" ودامت هذه التجربة أربعة سنوات في الصحافة المنطوقة، لتخوض بعدها في تقنيات الصحافة باستئنافها العمل بأسبوعية "الجزائر الأحداث"، ثم يومية "مساء الجزائر" الصادرة بالفرنسية، ألفت كتابا حمل عنوان "معيشة محاصرة" وهو عبارة عن سيرة ذاتية يروي يوميات المرأة الجزائرية مع الذعر خاصة أنها صحفية، كما نشرت أعمالها عدة مجلات أجنبية مثل دراسة حول "وضعية نساء حوض البحر الأبيض المتوسط" وأخرى "النساء والمسرح"[22].

وعليه فقد رفعت المرأة الصحفية الجزائرية كل التحديات و تقلدت مناصب راقية، استطاعت الدخول في مجال الإعلام الذي حكرا على الرجال، وحققت نجاحات باهرة بفضل مجهوداتها وتضحياتها جسام ولا تزال إلى غاية اليوم تعمل بكل إصرار وجهد في سبيل تكوين نفسها وبناء مجتمعها.

خاتمة

يعتبر موضوع المرأة والإعلام موضوعا مثيرا للجدل على كل المستويات والأصعدة سواء كان ذلك على المستوى المهني أو السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي، خصوصا فيما يتعلق بعمل المرأة في قطاع الإعلام وموقع المرأة داخل المؤسسات الإعلامية وقدرتها على التحرك والنشاط وإبراز مواهبها ومواقفها بغض النظر عن جنسها أو أنوثتها التي لا يمكن أن يفصلها أحد عنها.

لا يخفى على أحد منا أن مجتمعات العالم الثالث لا تزال تنظر إلى المرأة التي تشارك في الحياة العامة بعين الريبة والشك، وتوجه إليها أصابع الاتهام باعتبارها خرجت عن طوع العائلة والتقاليد وأرادت أن تكسر الأعراف، ولقد تمكنت المرأة الصحفية في الجزائر من اختراق جدار الصعوبات الاجتماعية والشخصية التي زال الكثير منها مع مرور الزمن، من تدني تقدير المجتمع لها وعادات وتقاليد المجتمع من خلال عدم تشجيعها بسبب التزاماتها الأسرية والعمل لأوقات متأخرة، تدني ثقافة المجتمع في التعامل مع المرأة الصحفية، ورغم ذلك حققت الجزائر تقدما ملحوظا في مجال استقطاب الساحة الإعلامية للمرأة كيد عاملة مؤهلة.

إن موقع المرأة الإعلامية كعنصر تغيير في المجتمع يجعلها تقوم وبكل شجاعة بتضحيات جسام إيمانا منها بمهمتها النبيلة ورسالتها الإعلامية قبل كل شيء، وفي الجزائر أضحت الإعلاميات يمثلن نسبة لا يستهان بها في الفضاء الإعلامي الوطني الذي يعرف انتعاشا ملموسا سنة بعد أخرى، فقد بلغت نسبتهن في الصحافة المكتوبة فقط 55 بالمائة من مجموع هيئات التحرير.

قائمة المراجع والمصادر:

- أحمد حمدي، دراسات في الصحافة الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2000.
- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2002.
- إسماعيل إبراهيم، صحفيات ثائرات، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 1997.
- إسماعيل إبراهيم، الصحافة النسائية في الوطن العربي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1996.
- الزاوي مصطفى، بقدوري حورية، المرأة في الدساتير الجزائرية، بحث منشور في مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 02 ، العدد 02، الجزائر، جويلية 2018.
- عبد العزيز بوصفط، المرأة الصحفية في الجزائر بين الحضور والأداء، مذكرة ماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- زهور ونيسي، نقاط مضيئة مقالات في الثقافة والسياسة والمجتمع، دار الأمة، الجزائر، 1999.
- حسين كواشي، دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، نشرة علم الاجتماع، 1993/1992.
- فؤاد بن عبد الكريم العبود الكريم، العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية، دار البيان،ط1، الرياض، 2005.

- نصر الدين العياضي، مؤشرات تقييم تجربة معهد علوم الإعلام والاتصال في مجال البحث العلمي الإعلامي، الندوة العربية لعلوم الإعلام والاتصال، الجزائر، جويلية 1990.
- الأمر، رقم 76-96 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، المتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 32، الصادرة في 24 نوفمبر 1976.
- المرسوم الرئاسي، رقم 89-18 المؤرخ في 1989/02/28، المتضمن نشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء في 23 فيفري 1989، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 09، الصادرة في 1989/03/01.
- القانون، رقم 78-12 المؤرخ في 05 أوت 1978، المتضمن القانون الأساسي العام للعامل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 32، الصادرة في 08 أوت 1978.
- القانون، رقم 90-07 المؤرخ في 1990/04/03، المتضمن قانون الإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الصادرة في 1990/04/04.
- القانون، رقم 14- 05 المؤرخ في: 24 فيفري 2014، المتعلق بالنشاط السمعي البصري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، الصادرة في 23 مارس 2014.
- محمد قيراط، الصحافة النسائية بين التغريب والبحث عن الذات، 2019/01/01. https://www.albayan.
- المرأة وقراءة الصحافة في الجزائر، المركز البحث الأنتربولوجي الاجتماعي والثقافي، 2019/01/05: "www.crasc.dz".
- Mohamed Kirat, The Communicators : portrait of Algerian journalists and their work,Algiers, Office des publications universitaires,1993.
- Brahim Brahimi, Le droit à l'information ou l'apprentissage difficile de ladémocratie, Revue algérienne de communication, n 45 , 1990.

الهوامش:

[1]. حسين كواشي، دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، نشرة علم الاجتماع، 1993/1992، ص 106.

[2]. فؤاد بن عبد الكريم العبود الكريم، العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية، دار البيان،ط 1، الرياض، 2005، ص 67.

[3]. الأمر، رقم 76-96 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، المتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 32، الصادرة في 24 نوفمبر 1976.

[4]. القانون، رقم 78-12 المؤرخ في 05 أوت 1978، المتضمن القانون الأساسي العام للعامل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 32، الصادرة في 08 أوت 1978.

[5]. إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2002، ص 254.

[6]. الزاوي مصطفى، بقدوري حورية، المرأة في الدساتير الجزائرية، بحث منشور في مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 02 ، العدد 02، الجزائر ، جويلية 2018، ص 31.

[7] . إسماعيل إبراهيم، صحفيات ثائرات، الدار المصرية اللبنانية، ط 1، القاهرة، 1997، ص 21.

[8]. محمد قيراط، الصحافة النسائية بين التغريب والبحث عن الذات، https://www.albayan .2019/01/01.

[9]. المرأة وقراءة الصحافة في الجزائر، الموقع الالكتروني لمركز البحث الأنتربولوجي الاجتماعي والثقافي: "www.crasc.dz".

[10]. القانون، رقم 90-07 المؤرخ في 1990/04/03، المتضمن قانون الإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الصادرة في 1990/04/04.

[11]. إسماعيل إبراهيم، الصحافة النسائية في الوطن العربي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة ، 1996 ، ص 129.

[12]. Mohamed Kirat, The Communicators : portrait of Algerian journalists and their work, Office des publications universitaires,Algiers, 1993, p122 .

[13]. المرسوم الرئاسي، رقم 89-18 المؤرخ في 1989/02/28، المتضمن نشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء في 23 فيفري 1989، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 09، الصادرة في 1989/03/01.

[14]. Brahim Brahimi, Le droit à l'information ou l'apprentissage difficile de ladémocratie, Revue algérienne de communication, n 45 , 1990, p24.

[15]. نصر الدين العياضي، مؤشرات تقييم تجربة معهد علوم الإعلام والاتصال في مجال البحث العلمي الإعلامي، الندوة العربية لعلوم الإعلام والاتصال، الجزائر، جويلية 1990.

[16]. القانون، رقم 14- 05 المؤرخ في: 24 فيفري 2014، المتعلق بالنشاط السمعي البصري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، الصادرة في 23 مارس 2014.

[17]. أحمد حمدي، دراسات في الصحافة الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2000 ، ص 53- 52.

[18]. عبد العزيز بوصفط، المرأة الصحفية في الجزائر بين الحضور والأداء، مذكرة ماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 82.

[19]. أحمد حمدي، مرجع سابق، ص 3.

[20]. زهور ونيسي، نقاط مضيئة مقالات في الثقافة والسياسة والمجتمع، دار الأمة، الجزائر، 1999، ص 9.

[21]. عبد العزيز بوصفط، مرجع سابق، ص 83.

[22]. المرجع نفسه، ص 84.